

# كلمة العدد

## عنْفَنَا مِرَأَةً لعنف الدولة ولمفاهيم تشرع العنف

تُتبَّهُ الأوراق التي يتضمنها هذا العدد إلى خطورة ظاهرة العنف المنتشرة بيننا، وإلى أثرها المدمر على الفرد والمجتمع الفلسطينيين في الداخل. ونؤكّد بدورنا أنَّ الوضع الحالي المتميّز بالانفلات والارتفاع المتواصل في معدل الجريمة وظهور أشكال جديدة من العنف لم نعهد لها سابقاً، إضافة إلى تقصير الدولة ومؤسساتها في تقديم خدمات الحماية والردع رغم ارتفاع عدد المتوجّهين/ات لطلب المساعدة، رغم أنها المسؤولة عن الظروف الحياتيَّة القاسية التي نعيشها في هذه الدولة. كلَّ هذا يتطلّب منا جميعاً مؤسّساتٍ وأفراداً - تدخلًا سريعاً وشاملاً - ينطّرِقُ إلى العوامل المختلفة التي تؤدي إلى العنف، ولا يخترلها في منظور ضيق.

تحاول هذه الأوراق أن تساهم في تشخيص أسباب العنف، وتقدّم قراءة للحالة القائمة. فيشير بعضها إلى أثر الأسباب المجتمعية وأنماط التربية والمفاهيم التي نوتّناها نحن - أفراداً ومؤسسات-. في ممارساتنا وفي تعاملنا ببعضنا تجاه بعض، وتوكّد غالبيتها على التفاعل القائم بين جميع العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي نعيشها، والتي مرَّدَها إلى مكانتنا السياسيَّة في هذه الدولة، مكانتنا التي تدلّ على عنفها (عنف الدولة) البنويَّ الممارس تجاهنا، والمنعكس في تهميشها لنا في كافة المستويات، وفي سياسات تصنيف الجيَّز والمكان والتغيير التي تتحذَّل أشكالاً وأسماءً مختلفة، كالتطوير والتجميل، والتي تهدف إلى تهوييد المكان والتي تخلق بدورها لدى الأفراد حالات من الإحباط تدفع باتجاه العنف كحالة من التنفيس.

نؤكّد على أهميَّة محاربتنا -نحن كمجتمع- لعادات ومفاهيم وممارسات كانت بيننا وفي تعاملنا مع الآخر تُشرِّعنُ بعضَ أشكال العنف، ونضع مسؤوليَّة علاج الظاهرة علينا كمجتمع، إلا أنَّنا نشير إلى دورِ الدولة ومسؤوليتها الأساسية في نقص البرامج والخدمات والميزانيَّات لمعالجة الأمر، ونحملُها مسؤوليَّة عدم العمل الجدي على الحد من انتشار السلاح والجريمة داخل بلداننا. كما نراها مسؤولة مباشرة عن انتشار العنف ضدَّنا وبيننا جراء سياساتها التمييَّزة والتضييقية التي تطبقها ضدَّنا ومن خلال أجهزتها المختلفة ومنها الشرطة، والمنعكسة بممارساتها العنصريَّة والعنيفة تجاهنا والتي تتحذَّل تغطيات قانونية، إضافة إلى قوانين عنصريَّة كقانون الأرضي والمواطنة، وإلى التصريحات التي يطلقها كبار رجالات الأمن والدولة والتي ترانا طابوراً خامساً وتهديداً أميناً.

نحن لا نراهن على أنَّها ستتجح في الحدّ من انتشار العنف والجريمة، وذلك لأنَّنا لا نثق بأنَّ لديها النية للقيام بهذا، وننهمها أنَّها تستفيد من استمرار وجود العنف بيننا ومن اشغالنا بالموضوع، كما أنَّنا نحملها المسؤوليَّة المباشرة في خلق الظروف الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة القاسية التي نعيشها -الفقر والبطالة-، والتي تشكُّل الأرضيَّة الخصبة لانتشار العنف، وللممارستها للعنف ضدَّنا. لكنَّنا في الوقت ذاته لا نعييها من مسؤوليتها أن تساهم بشكلٍ مركزيٍ في معالجة الأمر، وأن تتحمَّل المسؤوليَّة كدولة ونظام عن انتشار وازدياد معدل العنف والجريمة.